



NIYE
Aga

کتاب شرح منجیة العکبر لایب بحر الاستغفار
۱۹

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	Hacı Beşir Ağa
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	82

اَمَلْتُ لَكَ دُخْلًا فِي خُطْبَةِ عَبْدِهِ
الْحَاجِي تَبِيرِ اغَاثِ اَرْبَعَةَ
الْبَيْتِ فَاَسْتَنْتَمُ
وَجَنِّزُوا بَيْتَهُ
وَالْف

هذه نسخة الجليل والمجدد السيد وقف حضرت مولانا صاحب بکراک
ساحب ذیل الجود والاحسان نور صابغ المقاصد بانوار الغنى به
مفتح معارف المصداق بفتح الکفايه جامع محاسن العلم والعمل حارر محاسن
الاکمل الا وهو اغاثر السعاده الحاج تبير وفقه الخیر المیزان والبر الکثیر
من هو على کل شیء قدیر روح العظمة سجدة لک
محمد امين المفسر داود محمد بن محمد بن
عقوله



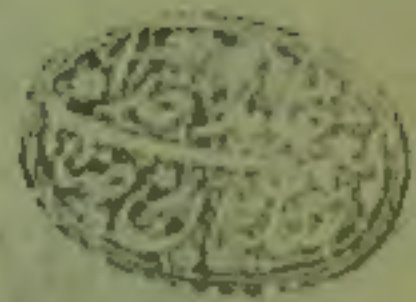
۱۴

امام ابو حنیفة النعمانی
عليه السلام

امام مالك بن انس
عليه السلام

امام شافعي و احمد بن حنبل
عليه السلام

رحمهم الله ونفعنا الله
بفضلهم



الامام الشافعي رحمه الله عليه
المشهور باسمه لا يصل اليه من
غيره بل غصوب على حاجبه بفضل
وتجته وصار سببا لا انتقاله رحمه الله

المستند في علم الحديث

بخاري ومسلم و ترمذي وابن ماجه
وسنن ابی داود ونسائي

المخرج من فخر المصنف
المخرج من فخر المصنف

المخرج من فخر المصنف
المخرج من فخر المصنف

قال شيخ الامام العالم العامل المحافظ وحيد دهره وآوانه وفريد عصره ورمانه
 سببا لله والدين ابو الفضل محمد بن علي بن الحسين السهروردي صاحب البحر الكبير
 آية الله بجنه بفضله وكرمه المحمدية آه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يزل عالما قديرا جبارا قويا سميعا بصيرا واسمدا ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له واكبره تكبيرا وصلى الله على سيدنا محمد الذي ارسله
 الى الناس كافة بشيرا ونذيرا وعلى آل محمد وسلم تسليما كثيرا اما بعد
 فان النصابين في اصطلاح الحديث قد كثرنا لانه في القديم والحديث
 قد اقبل من تصنيف في ذلك النصاب ابو محمد الزمهريري في كتابه الفاضل كثرنا
 لم يستوعب وحالنا ابو عبد الله النسابوري لكنه لم يهتد ولم
 يرتب وتلاه ابو نعيم الاصفهاني فعمل على كتابه استخراجا ايضا شيئا من تصنيف
 ثم جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه
 الكفاية وفي ادائها كتابا سماه الجوامع لاداء الحجج والسامع وقيل من فصول الحديث
 الا وقد صنف كتابا مفردا كان كما قال الخطيب ابو بكر بن ريفه كل من يصف علم
 ان الحديث بعد الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب فاخذ
 من هذا العلم بنصب جمع القامعاض كل بالطيفاسماه الاماع والابو حفص
 المياخي جودا سماه بالاسم الحديث جهله واسأل ذلك من النصابين
 اشهرت وبسطت لتوفر علمها واخصرت لتيسر فهمها الى ان
 انظر الفاضل نفي الدين ابو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن السهروردي التبريزي
 بدسوق فجمع لما ولاي تدرج الحديث بالمدى الكثرية كتابه المشهور فتمت

دامه

واملاه شيئا بعد شي فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناوب واعتنا بنصب
 المؤخر فجمع شتات مقاصدا وضم اليها من غير ما تجتهد فوايد ما فاجتمع في
 كتابه ما نفق في غيره فلهذا علف الناس عليه وساروا به فلا يحصى كم
 ناظم له ومختصر وسندرك عليه ومختصر ومعارض له ومختصر فالتنقيص
 ان الخس لهم المأم من ذلك فلهذا في اوراق لطيفة سميتها بجنة النظر
 في مصطلح اهل الامر على ترتيب التكرار وسبيل التجهيز مع ما تضمنه في
 الغرايد وزوايد الفوائد فرغب اليها بالاضاع عليه على كل رموزا ونفحة كنوزا
 ويوضح ما خفي على المستد من ذلك فاجتهد في سؤاله رجالا لا اندراج في تلك
 المسالك فبالغنى في شرحها في الابضاح والتوجيه ونهت على خبايا زوا
 لا من صلب البيت ادري ما فيه وظهر لي ان ابراده على صورة البسط البين ودجها
 ضمن توضيحا اوفى فكلت هذه الطريقة القليلة ان لك فاقول طالبا
 من الله التوفيق فيما هنا لك انجز عن علماء هذا الفن ما ادق للحديث
 وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وانجز ما جاء عن غيره ومن قبل من شغل
 بالانوارج وما شاكلها الاجزاء ولم يشغل بالنسبة النبوية الحديث وقيل بينهما
 عموم ومخصوص مطلق فكل حديث خبر من غير عكس وقبرت هنا بالجزء ليكون
 اسم وهو باعتبار وصوله اليها اما ان يكون له طوق اي سائده كثيرة لان طرعا
 جمع طابع وقيل في الكثرة بجمع على فعلين وفي الفقه على الفعل والراد بالظن
 السائده والسناد حكايته طابع المتن في تلك الكثرة احد شروط المتواتر
 اذا وردت بلا حصر عدد معين بل لعمري العادة قد عالت نواظمهم

دامه

وكذا وقوعهم اتفاقا من غير قصد فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح منهم عشرين
في الاربعة وقبل في الخمسة وقبل في السبعة وقبل في العشرة وقبل في الاثنى عشر
وقبل في الاربعين وقبل في السبعين وقبل في مائة وذلك كل قابل يدل
جاء فيه ذلك العدد فافاد العلم وليس يلزم ان يطرد في غيره لاحتمال
الاختصاص فاذا ورد الخبر كذلك وانصت اليه ان يستوى الله في الكثرة المذكورة
من ابتداء الى انتهائه والمراد بالاستواء ان لا ينقص الكثرة المذكورة في بعض
المواضع لان الزيادة مضاعفة مطلوبة من باب اولي وان يكون مستند
انتهائه الاول متساويا لا ما يستلزمه العقل الصرف فادجمع هذه
الشروط الاربعة وهي عدد كثير حالت العادة توأطهم وتوافقهم على المذهب
وزود ذلك عن شهادتهم في الابتداء الى الانتهاء وكان مستندا منها ثم كس
وانصت الى ذلك ليصحب خبرهم افادة العلم مع انها هي المتواترة وما تكلفت
افادة العلم عنه فان مشهور حفظ كل متواتر مشهور غير عكس وقد يقال ان شروط
الاربعة اذا حصلت استلزم حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن يختلف
عن البعض لانهم قد وضعوا هذه التعريف المتواترة ولا يرد بها ايضا لكن مع تقدم
الشروط اوضح حصرها فوق الاثنين اي تسعة فصا عما لم يجمع شروط المتواتر
او بها اي باثنين فقط او بواحد والمراد ببولنا ان يرد باثنين ان لا يرد
منها فان ورد بالكثر في بعض المواضع السند الواحد لا يضر اذا قل في هذا العلم
يقفه على الاكثر فالاول المتواتر وهو المقيد العلم اليقيني فافرج النظر
على ما بينه بقرينة شروط التي تقدمت واليقين هو الاغتراف الجازم المطابق

وهذا هو

وهذا المعتمد ان خبر المتواتر يقيد العلم الضروري وهو الذي يضبط الالوان
بحيث لا يمكن دفعه وقبل لا يقيد العلم بالنظر وليس بالعلم بالمتواتر
لمن ليس له اهلية النظر فالعالم اذا النظر ترتيب امور معلومة او منظومة يتوصل
بها الى علوم او ظنون وليس في العلم اهلية ذلك فلو كان نظرا حاصل
ولا ح بهذا التعريف بين العلم الضروري والعلم النظري او الضروري يقيد
العلم بالاستدلال والنظري يقيد لكن مع الاستدلال على الافادة
الضرورية يحصل لكل مع والنظري لا يحصل الا للجهة اهلية النظر وانما اهلية
شروط المتواتر في الاستدلال لانه على هذه الكيفية ليس من حيث علم الاستدلال
الاستدلال بحسب صحيح الحديث او ضعفه لبعضه او بتركه بحسب صفات الرجال
صنيع الاداء والمتواتر لا يجب عن حاله بل يجب العمل به غير محجب **فان** ذكر
ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التعريف المتقدم بغرضه هو الا ان يدعى ذلك
في حديث من كذب على متعمدا فليتبوء عقاب من النار وما ادعاهم هذه
ثم وكذا ما ادعاه غيره من عدم لان ذلك نشأ عن ظن الاطلاع على كثرة الطرق وحوار
الرجال وصفاتهم المقتضية لا بعاكس العاكس ان يتواطأ على كذب او كمال منهم
اتفاقا ومن حسن ما يقر به كون المتواتر موجودا وجودا كثر في الاحاديث ان
الكتب المشهورة المتداولة بايديهم العلم شرفا وغربا المقطوع عنهم بصحة
نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعدت طرقة تعدد
تجمل العادة توأطهم على المذهب في آخر الشروط افاد العلم اليقيني بصحة نسبة الى
قابل ومثل ذلك في الكتب المشهورة كبر والتالي وهو اول افام الا حاك

ماله طرف محصورة باكثر من اثنين وهو المشهور عند المحققين سمي بذلك لوضوحه وهو
المستفيض على رأي جماعة من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاضل لا يفيض
فبعضهم في غير من المستفيض المشهور بان المستفيض يكون في ابتداء وانتهائه سواء
والمشهور عن ذلك ومنهم من غابر على لغة اوى وليس في حديث هذا الفن
ثم المشهور بطلوع ما وجدنا على ما اشهر على السنة فيشك في انه سناد واحد
بل ولا يوجد له اسناد اصل والثالث الزيد وهو ان يرويه اقل من اثنين عن اثنين
وسمي بذلك لانه في حوزة واما لكونه غراي فخر لحيته من طين اوى وليس شرطاً
لصحة خلافه في رتبة وهو ابو علي الجبائي في المتقدمة واليه يوم كلام الحاكم ابو عبد الله
في علوم الحديث قال الصحيح ان يرويه الصحابي الراجل عنه اسم بحاله بان يكون له
راويان ثم يتداوله اهل الحديث الى وقتنا فالشهادة على الشهادة وصرح القائلون
الروائي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب عما اورد عليه ذلك
بجواب نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يرويه غيره
الا علقه قال قلنا قد خطب به عمر بن الخطاب في خطبة الجمعة فلو لا انه يرويه كذا
قال وتعقب بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا الكلام
في عمر منع في تفرد علقه عنه ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقه ثم تفرد يحيى بن سعيد بن محمد
على ما هو الصحيح معروف عند المحققين وقد وردت لهم متابعا لا يغيب بها وكذا
لازم جوابه في غير حديث عمر قال ابن شاذان ولقد كان يلقى القائل في بطلان ما ادعى
انه شرط البخاري اول حديث يرويه فيه وادعى ابن حبان نقض دعواه فقال ان يرويه
اثنين عن اثنين الى ان ينهمر لا توجد اصلا قلت ان اراد ان يرويه اثنين عن اثنين

فقط

فقط لا توجد اصل فيعلم ان يسم واما صورة الزيد التي رانا فموجودة بان يرويه اقل
من اثنين عن اثنين مثاله ما رواه الشيخ في حديث انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله
الى عروة بن ابي نوفل عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يرويه احدكم عن ابي لهب ولا عنه ولا عنه
احد من رواده عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الزيد بن صهيب ورواه عن قيام بن عبد
رواه عن عبد الزيد بن سمبل بن علي بن عبد الوارث ورواه عن جماعة والرابع
الغريب وهو ما ينفرد به رواية شخص واحد في اي موضع وقع التفرد في السند
على ما ينقسم اليه الزيد المطلق والغريب في كلهما اي الا في الاربعة المذكورة
سوى الاول وهو المتواتر احاد ويقال لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما
يرويه شخص واحد في الاطلاق ما لم يجمع شروط المتواتر وفيها المقبول وهو يجب
العمل به المشهور وفيها المردود وهو الذي لم يرجح صدقه في الخبر لضعفه
الاستدلال بها على البحث عن احوال روايتها دون الاول وهو المتواتر فكل مقبول
لا فائدة القطع بصدق خبره بخلاف غيره من اخبار الاحاد لكن انما وجه العمل
بالمقبول منها لانها اما ان يوجد فيها اصل صحة القول وهو ثبوت صدق الناقل
او اصل صدق الرد وهو ثبوت كذب الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق الخبر
لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الناقل لثبوت كذب ناقله
فيقطع والثالث ان وجدت قرينة تلحق باحد القسمين الحق والافسوق
واذا توقف عن العمل به صار كالمردود لا لثبوت صدق الرد بل لكونه لم توجد فيه صحة
القول والله اعلم وقد يقع فيها اربعة احوال احاد المنقصة الى مشهور وغيره
ما يفي العلم النظري بالقرائن على الخفاء خلافا لما في ذلك

لان الغريب والفرد من اذنا لغة واصطلاحا الا ان اهل اصطلاح غايروا بينهما
من حيث لئمة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق
والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسم
عليهما واما من حيث استعمال الفعل فمشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق في
نفيه فلا او غريب فلا وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمسئل هل
مقابلان او لا فاكتر المحمدين على التباين لكنه عند اطلاق الاسم واعينده
استعمال الفعل مشتق فيبتعدون الا رسال فقط فيقولون ارسل فلان
سواء كان رسالا منقطعا او لم يقطع غير واحد منهم لم يلاحظ مواقع استعمالهم
على كثير من المحمدين انهم لا يباينون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك
لما قرناه وقيل من انه على التثنية في ذلك والله اعلم وهو الاحاد
ينقل عدل تام الضبط متصل كسند غير محتمل ولا يشذ هو الصحيح لذاته
وهذا اول تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشمل في صفات
القبول على اعلا ما او لا فالاول الصحيح لذاته وانما ان وجد ما كبر ذلك
القصور ككثرة الطول فهو الصحيح ايضا لكن لا لذاته وحسب لا جبر ان
فهو كسب لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يقف فيه فهو
ايضا لكن لا لذاته وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعلو رتبته والمراد بالعدل
من لم يخل على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب
الاعمال السيئة وترك اوقاف او بدعة والضبط ضبط مصدر وهو ان
يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب

وهو صيغته لديه عند سماع فيه وصححه الى ان يؤدي منه وقيل بالتم استارة الربة
العليا في ذلك والتنصيص باسم اسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من
رجاله سمع ذلك المروي ترجحه والسند تقدم ترفعه والمعلل لغة ما فيه على مظهرها
ما فيه على غلبة قاعدته وآت ذلقة المنفرد واصطلاحا ما كالف فيه الراوي هو
ارجح منه وله تفسير آخر في **تبين** قوله وغيره احوال الجس وباني القبول
ما الفصل وقوله ينقل عدل اخر ارجح ما ينقل غير العدل وقوله هو بسمي فصلا يتوسط بين
المبتدأ والخبر يؤذن بان ما بعده خبر عما قبل وليس نعت له وقوله لذاته كخرج باسني
صححا بامر خارج عنه ما تقدم وتفاوت رتبة الصحيح بسبب تفاوت
هذه الاوصاف المقضية للصحيح في القوة فانها لا كانت مفيدة لعلية الظن الذي
عليه مدار الصحة اقتضت ان يكون لها درجات بعضها فوق بعض كجس الجور
المعقوبة واذ كان كذلك فالجور رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر
الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه من رتبة العليا في ذلك ما اطلق
عليه بعض الائمة انه اصح الاسانيد كما زهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عرابيه وحمد
ابن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي بن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود
ودونها في الرتبة لرواية يزيد بن عيسى بن ابي بردة عن جده عن ابي موسى والحارث
ابن سلمة عن ثابت عن ابي اسود ودونها في الرتبة لسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة
والمعلا عن عبد الرحمن بن ابي عبيد عن ابي هريرة فان جميع شيوخهم اسم العدالة والضبط
الا ان الرتبة الاولى فيهم من الصفات ارجح ما يقتضيه تقدم روايتهم على التي تليها
وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضيه تقدمها على الثالثة وهي مخدنة على رواية

من بعد ما بنو جسدنا لمحمد بن سفيان عن عمار بن جابر وعمر بن شبيب عن أبي جهم
وقيل على هذه المراتب بنسبها والمرتبة الأولى هي التي اطلق عليها بعض الأئمة أنها
أصح الأسانيد والمعتمد قدم الاطلاق لرحمة محبته منها ثم استفاض مجموع ما اطلق
الأئمة على ذلك ارجحته على ما لم يطلقوه وتلحق بهذا التفاضل ما انفصلت عن الشان على
تحريره بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد به الثاني بالنسبة الى ما انفرد
سما لاتفاق العلماء بعد ما على نقل كتابهما بالقبول واخترت بعضهم في
ابهما ارجح فما انفقا عليه ارجح من غير محبته مما لم يتفقا عليه قد صرح بمجهول بتقديم
صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد في احد التمرج بفضيلة واما ما نقل عن أبي علي بن
انه قال ما كنت ادم السما اوضح من كتاب مسلم فلم يصح بل هو اصح من صحيح البخاري
لانه انما نقل وجود كتاب صحيح مسلم في المنقول انما هو ما يقتضيه من بعض
من زيادة صحة في كتابنا في الصحة كما نزلت تلك الزيادة عليه
ولم ينفك ما واه وكذلك ما نقل عن بعض المتأخرين انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري
فذلك مما يرجع الى حسن بيا وجوده الوضع والترتيب ولم يفتح احد منهم بان ذلك
راجع الى الاجتهاد ولو اضمحوا به لرواه عليهم شهادته لوجوده فالصفات التي تدور
عليها الصحة في كتاب البخاري انتم منها في كتاب مسلم واسد ونسب فيها اقرب واشد
واما رجحانه من حيث الاتصال فلا شرط ان يكون الراوي قد ثبت له لقاد
ثم روى عنه ولو مرة واحدة وكفى مسلم بطلان المعاصرة والزم البخاري بانه يحتاج
ان لا يقبل العتقة اصلا واما الزيادة في صحيح مسلم لا يلزم لان الراوي اذا ثبت له القاء
مرة لا يكفي في رواياته احتمال ان لا يكون قد سمع لا يبرهن بانه انه لم يسمع ذلك

المسلم

والمسلم له مفرقة في غير المسند واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلا الرجال الذين
تلك فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان
البخاري لم يلتزم في اخرج حديثهم بل غالبهم من شيوخ الذين اخذ منهم وما حسن منهم
بالحديث مسلم في الذين واما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال فلا ان
ما انفقد على البخاري في الاحاديث افضل مما انفقد على مسلم في الحديث مع اتفاق
العلماء على ان البخاري كان اجل منهم في العلوم واعرف بصناعة الحديث منه واما ما
تنبهه وخبر به ولم يزل يستفيد منه وينفع اثاره حتى قال الدارقطني لو لا البخاري
لما راج مسلم ولا جاء ومنه في ارجح محبته واما ارجح شرط البخاري على غيره
قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث ثم صحيح مسلم
لانه لانه البخاري في اتفاق العلماء على نقل كتابه بالقبول ايضا وما نقل
ثم يقدم في ارجحية من حيث ما وافقه شرطه لا ان المراد به روايتهما مع
باني شروط الصحيح وروايتها فحصل الاتفاق على القول بتقديمهم بطريق الزوم
فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج عنه الا بدليل فان كان
على شرطهما معا كان دون ما افجه مسلم او مثله وان كان على شرط احدهما فقدم
شرط البخاري وحده على شرط مسلم ومن يتعلاص كل منهما فخرج لنا من هذه
اقام تفاوت درجاتها في الصحة وثمة في صحيح وهو ما ليس على شرطهما
اجتماعا وانفرادا وهذا التفاوت انما هو بالنظر الى محبته المذكورة اما لو رجع
قسم على ما فقه بامور اخرى يقتضيه ارجح فانه يقدم على ما فقه اذ قد يورض
المفوض ما يجعل باقيا لولا ان الحديث غرضه مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة

التوازي لكنه خفته قربة صار بها بغير علم فانه يقدم على الحديث الذي يخرج به النبي
 اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث الذي لم يخرج به غير حجة وصفت بكونها
 اصح الاسانيد كالمستخرج عن ابي عن ابي فانه يقدم على ما انوز به احدهما مثلا
 لا سيما اذا كان في اسناده من جهة مقال فان خفت الضبط اي قل يقال
 خفت القوم خفوا فقلوا والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح وهو
 الحسن لذاته لا لشيء خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب اعتضاد كونه
 المستورا اذا تعدت طرفة وخرج بشرط باقي الاوصاف الضعيف
 وهذا القسم الحسن كالحديث في الاحتجاج به وان كان دون وثابه
 في الف عام الى مرات بعضها فوق بعض وبطرفة طرفة صحيح وانما يكلم له
 بالصحة عن تعدد الطرق لان الصورة المجموعة قوة تخر القدر الذي قصر به
 ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح ومرة يطين الصحة على الاسناد الذي
 يكون حسنا لذاته لو تعدد اذا تعدد وهذا حيث يتعد الوصف فان جمعا
 الصحيح والحسن في وصف حديث واحد ليقول انه من حديث الحسن فلهذا
 الحاصل في الجهد في الناقص من اجتمعت شروط الصحة او قصر عنها وهذا حيث
 يحصل منه التفرقة بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من استشكل
 الجمع بين الوصفين يقال الحسن قاصر عن الصحيح في الجمع بين الوصفين اثبات
 لذلك القصور ونفيه وحصل الجواب ان زودا له الحديث في حال ناقه
 اقتضى للجهد لا يصح باحد الوصفين يقال فيه حسن باعتبار وصفه عند
 قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه خفة من خوف الزود

لا حجة

عزم

يقدم

لا يخفى ان يقول حسن او صحيح وهذا ما خذت حرف كعطف ثم الذي بعده وعلى هذا
 فما قبل فيه حسن صحيح دون ما قبل فيه صحيح لان الجرم اقوى من التردد وهذا حيث
 التردد والا اراد المجهل كنفوذ فاطلاق الوصفين معا على الحديث يكون
 باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فما قبل فيه حسن صحيح
 ما قبل فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى فان قل قد صرح التردد
 بان شرط الحسن ان يروى من غير وجه فليخفى يقول في بعض الاحاديث حسن غريب
 لا تعرفه الا انه هذا الوجه فالجواب ان التردد لم ينفك عن الحسن مطلقا وانما
 عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول حسن غير متفق اذ
 وذلك بانه يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها
 غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها غريب صحيح وفي بعضها حسن
 وفي بعضها حسن صحيح غريب وتعرفه انما وقع على الاول فقط وعبارته شدة
 الى ذلك حيث قال في اوائل كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فان اردنا به
 حسن اسناده عندنا وكل حديث يروى ولا يكون راويه منهما بلذب
 ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذ او عندنا حديث حسن
 فرف بهذا انه انما عرف ذلك بقوله حسن فقط اما ما يقول فيه حسن او غريب
 او حسن صحيح غريب فلم يرجع على تعريفه كما لم يرجع على تعريف ما يقول فيه
 صحيح فقط او غريب فقط وكانه ترك ذلك استغناء بشهرة عند
 الفن في قصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما الغرضه واما لانه مطلقا
 حديث ولذلك فليس بغيره عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كفضل



عموما وخصوصا فزوج لان بينهما اجتماعا في اشتراط اللفظ وافتراقا في ان الشاذ
 راويه ثقة او صدوق والمنكر راويه ضعيف وقد غفل من سوي بينهما والله اعلم
 وما تقدم ذكره من الفرد النسبي ان وجد بعد ظن كونه فردا فواقفه
 غيره فهو المتابع بلسه الموحدة والمتابعة على مرتب ان حصلت للراوى
 نفسه في التامة وان حصلت لشخصه من خوفه في القصة وبسفالها منها
 التقوية مثال المتابعة ما رواه الثالث في الام عن مالك عن عبد بن
 عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشريعة
 وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تظفوا حتى تروا فان غم عليكم
 فاكلوا عدة ثلثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم ان الثاني تفرد به
 عن مالك فحده في غرابيه لان اصحاب مالك روه عنه بهذا الاسناد
 بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له لكن وجدنا في متابعا وهو عبد الله
 ابن له الغيبة لذلك اوجه البخاري عن غم مالك وهذا متابع تامة
 ووجدنا ايضا متابعه فاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عامر بن محمد عن
 محمد بن زيد عن جده عن عبد الله بن عمر بلفظ فاكلوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية
 ابن عمر عن ابي عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلثين ولا اقتصار في هذا المتابعة
 سواء كانت تامة ام فاصرة على اللفظ لوجوبت باللفظ لكونها مختصة
 بكونها من رواية ذلك الصحابي وان وجد من يروى من حديث صحابي
 او بسبه في اللفظ ومعنى اولى المعنى فقط فهو ان هذا ومثاله في الحديث
 الذي قد مرناه ما رواه الثاني من رواية محمد بن جهم عن ابن عباس

رواية 9

عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن عباس عن عمر بن
 قهم باللفظ اما باللفظ فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن ابي عمار عن
 بلفظ فان غم عليكم فاكلوا عدة ثلثين وخص قوم المتابعة حصل
 باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا وانما هذا حصل باللفظ
 لذلك وقد ظن المتابع على ان هذا باللفظ لا مرفعه سهل واعلم ان
 تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والافراد لذلك الحديث الذي يظن ان
 فرد لبعضهم ان له متابع ام لا هو الاعتبار وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار
 والمتابعات والشواهد فديهم ان الاعتبار قسم لهما وليس لذلك بل هو
 هيئة التوصل اليهما وجميع ما تقدم ثم ان المقبول كخص فائدة نفس ما يعتبر
 مراتبه عند المعاصرة والله اعلم ثم المقبول ينقسم ايضا الى قبول
 وغير مقبول لانه ان سلم من المعاصرة ان لم يات بغير ضاده فهو محكم ومثله
 كثيرة وان عورض فلا يخلو اما ان يكون مقبولا مثل اوليكم مردودا فالك لا اثر
 لان القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعاصرة بمنزلة فلا يخلو
 اما ان يملك الجميع بين مدلوليهما بغير عطف اولا فان امكن الجمع فهو النوع
 المسمى بخلاف الحديث ومثله ابن الصلاح كحديث لا عدوى ولا طيرة
 مع حديث فرم المجزوم فرارك الله وطلما في الصحيح وظاهرهما
 المعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الاوضاع لا تعدى بطبيعتها للمعجزة
 جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لا عدية مرضه ثم قد يختلف ذلك عن سبه
 كما في غيره فماسباب الجمع بينهما ابن الصلاح بتعاليفه والاولى في الجمع بينهما

ان يقال ان نصيبه صلى الله عليه وسلم للعدوى بان عوده وقصه قوله صلى الله عليه وسلم
لا بعدى شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم لمن عاصيه بان العبر الاجوب يكون في الاله
الصحيحة فباللهما فخر حيث رد عليه قوله من عدى الاول يعني ان الله سبحانه وتعالى
ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتداء في الاول واما الله بالقرآن المجزوم فمن باب
الذريع لئلا يتفق الشخص الذي يحاط به في ذلك بنقد الله كما ابتداء لا
بالعدوى المنفصلة فبظن ان ذلك سبب في الحقيقة فيعتقد صحة العدوى فيقع في
الحرج فادع بتجنيبه حسا للمادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع ان كان
حرم الله تعالى كتابا اختلف الحديث لكنه لم يقصد استبعابه وصنف بعد
الرجسية والطحاوي وغيرهما وان لم يكن صحيح فلا يخلو اما ان يعرف الخارج
اولا فان عرف وتبين الخارج به او باصرح منه فهو الخارج والا فليس
والنسخ رفع نفعه علم شرعي ليس شرعي متاخر عنه والخارج مادل على الرفع المذكور
وتسميته نسخا محار لان الخارج في الحقيقة هو الله وتعرف النسخ بامور
ما ورد في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا
فروا فانها تذكروا الاخرة ومنها ما يحرم الصالح بان متاخر لقول جابر بن
آخا الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم انك لا ترون في الوضوء مما مسته الخارج
اصح المتن ومنها ما يعرف بالخارج وهو كونه كتب منها ما يرويه الصحابي
المنا والاسلام معا فالمقدم عليه لاحتمال ان يكون نسخا من صحابي آخر اقدم
من المتقدم المذكور او مثله فاسل لكن ان وقع النسخ بسما عليم النبي صلى الله عليه
وسلم فيجوز ان يكون ما نسخا بشرط ان يكون لم يحل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قبل
والمجموع

والمجموع

واما الاجماع فليس ينافي بل يدل على ذلك وان لم يعرف الخارج فلا يخلو اما ان
يلزم حرج احداهما على الآخر بوجه وجه الرجح المتعلقة بالمتن او بالسناد او لا
فان المتن الرجح يقين المصير والافضل انصارا فاهله المتعارض واقعا على هذا
الترتيب يرجح ان المتن والافضل اعتبار النسخ والمنسوخ فالنسخ الرجح الغني ثم
التوقف ثم العمل ما جحد بشين والتجربة بالتوقف او في التغير بالتوقف
لان خفا رجح احداهما على الاخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال
ان يظهر غيره ما خفي عليه علم ثم المدود وموجب الرد اما ان يكون
للفظ اسناد او طعن في راو على اختلاف وجوه الطعن اعم من ان يكون
لا يرجع الى ديانة الراوي او الى ضبطه فالسناد اما ان يكون مبادي
السند يعرف مصنف او من اخره اي الاسناد بعد التابعي او غير ذلك
فالاول المعلق سواء كان انقطا واحدا ام التروية وبين المفضل الاتي ذكره
عموم وخصوص مزوجه فمن حيث تعريف المفضل بانه ما سقط منه اثنان
يجمع مع بعض صور المعلق ومن حيث تعريف المعلق بانه من يعرف مصنف من
مبادي السند يعرف منه اذ هو علم ذلك ومن صور المعلق ان يكون
جميع كسند ويقال مثلا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها ان يذف
الا الصالح او التابعي والصالحا معا ومنها ان يذف من خدته وبضيفة الى
قوة فان كان مرفوعة شيئا ذلك المصنف فقد اختلفت في ان يذف
اولا والصحيح في هذا التفصيل فان عرف بالنسخ الاستواء ان فاعل ذلك
مدرس فليس به ولا تفصيل وانما ذكر المعلق في قسم المدود للمحصل كمال



المحذوف وقد حكم بجهته ان عرف بان يحيى مسما من وجه آخر فان قال جميع
 من جهة ثقات كانت مسئلة التعديل على الابهام وعند الجمهور لا يقبل حتى
 يسمى لكن قال ابن الصلاح هنا ان وقع الحذف في كتاب الترمذي صحته لا يخاري
 قال في فيه بالجرم دل على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض من
 الاغراض وما الى فيه بغير جرم فنية مقال وقد وضحت امثلة ذلك في التلخيص
 على ابن الصلاح والثاني وهو ما سقط من اخوه بعد التباين وهو المراسل
 وصورة ان يقول التباين سواه كان لغيره او صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لدا اوفل لدا اوفل كفضته لدا وكذا ذلك وانما ذكر في قسم الردود للجمل كمال
 المحذوف لانه كمثل ان يكون صحيحا وكمثل ان يكون تابعيا وعلى كمثل ان يكون
 ضعيفا وكمثل ان يكون ثقة وعلى كمثل ان يكون حمل صحيحا وكمثل ان يكون
 حمل غير تابعي آخر وعلى كمثل ان يكون الاحتمال السابق ويتعدا اما بالجور العظمي
 فالى ما لا نهاية له واما بالاستغوار فالى ستة اوسقة وهو اكثر ما وجد من
 رواية بعض التابعين عن بعض فان عرف من عادة التابعين انه لا يرسل الا عن ثقة
 فذهب جمهور المحققين الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولي اصبر
 فابهما وهو قول المالكيين والشافعية بقبول مطلقا وقال الشافعية رضي الله
 بقبول ان يضمنه بحجة من وجه آخر يبين الطريق الاولى مسندا كما هو مرسل
 لتبريح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر وقيل ابو بكر الرازي من كنفية
 واولا لوليد البايعي من كنفية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقات
 وغيرهم لا يقبل مرسله ثقافا والقسم الثالث ثم قسم السقط

الى بهم

الاول

الح

ان كانا اثنين فضا غدا مع التوالي فهو المعضل والا فان السقط باثنين
 غير متواليين في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذلك ان سقط واحد فقط او اكثر
 من اثنين لكن بشرط عدم التوالي ثم ان سقط من اسناد قد يكون واضحا كمثل
 الاسنات في معرفة يكون الراوي مثله لم يصر من روى عنه او يكون خفيا
 فلا يدركه الا الاثمة الخداف المطلقون على طرف الحديث وعلى الاسانيد فالاول
 وهو الواضح يدرك بعدم التوالي بين الراوي وشيخه لم يدرت عصره
 او ادركه لكن لم يكن معا لثبته اجازة ولا وجادة ومن جهة احتياج الى التبريح
 لتفنيته كخبر سوا ليد الرواة ووفائهم واوقات طبعهم واركانهم وقد افصح
 اقوام ادعوا الرواية عن شيخهم طهر بالتحريك كذب دعواهم والقسم
 الثاني وهو الخفي المدلس بفتح الدال سمي بذلك لكون الراوي لم يسم
 حديثه وادهم سماعة الحديث ثم لم يسمه به واستغفاه في الدلس الخفي وهو
 اختلط الظلم سمي بذلك لثبته الكفا في الخفاء ويرد المدلس بصيغة من صيغة الاد
 كمثل وقوع اللحن بين المدلس ومنه عنه كفن وكذا قال ومنى وقع لصيغة
 مركبة لا يجوز فيها كان كاذبا وحكمه ثبتت الدلس اذا كان عدلا لا يقبل منه
 الا ما صرح فيه بالتمثيل على الاحكام وكذا المدلس الخفي اذا صرح في معار لم يسم
 من حديث عنه بل بينه وبينه وسطة والفرق بين المدلس والمدلس الخفي وقيل
 حصل خبره بما ذكرهنا وهو ان المدلس كخبر من روى عن عثمان عرقاوه اياه
 فاما ان عامره ولم يعرفه لقيه فهو المدلس الخفي ومن ادخل في تعريف المدلس المعاصرة
 ولو بغير لحن لزمه دخول المدلس الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدرك

ودفانهم

على اعتبار النفي في الحديث وفي المعاصرة وصدا لا بد منه لطابق العلم بالحديث
على رواية الخضر بن كاتي عن النضر بن قيس بن ابى حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم
فريقا لا يزال الحديث ولو كان مجرد المعاصرة يتفق به من الحديث
هو لا بد من ان يتم عاصرو النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ولكن لم يوف لقوله ام لا ومن
ما شئت انفاذ في الحديث لا يتم ان في رحمة الله وبوكره ان كلام الخطيب
في الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويوف عدم الملا باخباره عن نفسه بذلك
او يحرم امام مطلع ولا يخفى ان يقع في بعض كثر من زيادة او بينهما لا احتمال ان يكون
من الزيادة ولا يحكم في هذه الصورة حكم كل لغاير احتمال الاتصال ولا انقطاع
وقد صنف الخطيب كتاب التفضيل لمهم المراسيل وكتاب الزند في متصل
الاسانيد وانتهت بها احكام الكتاب قط من اسناد ثم الطعن يكون
بعضه اشياء بعضها اشياء في الفتح من بعض حجة منها تتعلق بالعدالة ومنه
تتعلق بالضبط ولم يحصل الاغناء بتسمية احد القسمين من غير المصلحة اقتضت ذلك
وامر ترتيبها على الاشياء فلا شذ في موجب الرد على سبيل الحديث لان الطعن
اما ان يكون للذب الراوي في الحديث النبوي ما يروي عنه صلى الله عليه وسلم
ما لم نقل مستعد لذلك او منه ذلك بان لا يروي ذلك الحديث الا بحضرة
ولكون مخالفا لقوله المعلوم وكذا من عرف بالذب في كلامه وان لم يظهر
منه وقوعه ذلك في الحديث النبوي وهذا دون الاول او حش
غلطه اي كثره او غلظه في الانفاذ او فقه اي بالفعل والقول مما لا يبلغ المقهر
وبينه وبين الاول عموم وانما افراد الاول لكون الفتح به اشدي في هذا الفن

النفي

النفي بالمعتقد في بيان او وهم بان يروى على سبيل التوهم او
مخالفة اركان الشك او جهالة بان لا يعرفه فبذلك لا يخرج معني
او بدعته وامر اعتقاد ما حدث على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم
لا بما عاينه بل بوع شبهة او سوء حفظه وهو عبارة عن كون غلطه اقل من
اصابته والقبول الاول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي
هو موضوع وحكم عليه بالوضع انما هو بطلان الظن الغالب لا بالقطع اذ قد
يصدق الذنب لكن لا يلزم العلم بالحديث فلو تميزت به ذلك
وانما يقوم بذلك منهم م يكون اطلاقه تاما وذهنه ناقبا وفهمه قويا ومعرفة
بالقوانين الدالة على ذلك متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال
ابن قتيب العبد لكن لا يقطع بذلك لا احتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار
وقد تم من بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار اصل لا ولي ذلك مراده وانما
نفي القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب
وهو هنا كذلك ولو لا ذلك لما ساع فقل كفى بالفضل ولا رجم المعروف
بالزنا لا احتمال ان يكونا قاذبين فيما اقره فابه ومن القوانين التي يدرك بها
الوضع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع لما يؤمن بن احمد انه ذكر كثره في
في كون الحسن بن سعيد الى هريزة او لاف في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال سمع الحسن بن سعيد الى هريزة وطاف في الغياث ابن هاشم حين دخل على
المهدي فوجه بلعب بالحمام ف في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا يسبق الا في فضل او خف او حافرا وجناح فزاد في كثره وجناح

النفي
بال...
(اشياء كثيرة)

فوف المروي انه كذب لا حله فامريج الحكم ومنها ما يؤخذ من حال المروي
 كان يكون منافضا لنص القرآن اوله المتواترة او الاجماع القطعي او صريح
 العقل حسب القيل من ذلك التاويل ثم المروي تارة بخبره الواضح و
 تارة ياخذ ظاهرا غيره كبعض نصوص الصحاح او قدما الحكماء او الامة بلباس
 او ياخذ حديثا ضعيفا الاسناد فترك له سندا صحيحا لانه روي في كل
 للوضع على كونه اما عدم الدين كالمزادة او غلبة الجمل كبعض المتعبدين او في
 الغضبية كبعض المقلدين او اتباع هو بعض الرضا او لا غراب في قصده
 الاشتغال وكل ذلك حرام باجماع فيعتبر به الا بعض الكرامة وبعض المنصو
 نقل عنهم اياه في الوضع في الغيب والتهيب وهو خطأ فاعلم ان
 على جهل لان الغيب والتهيب من جملة الاحكام الشرعية وانفقوا على نعم الله
 عن النبي عليه السلام من البياض والابيض ابو محمد كوني فلف من تعجب الكذب على النبي
 صلى الله عليه وسلم وانفقوا على تحريم رواية الموضوع الا معروفا ببيان لقوله
 صلى الله عليه وسلم من حدث عني ابرأ منه كذب فهو واحد بالذبح اخبر
 سلم والقسم الثاني من اقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة
 الراوي بالكذب هو المردود والثالث المنكر على راي من لا يشترط
 في المنكر قبيح مخالفة الثقة وكذا الرابع والخامس في جنس غلظه او كثرة
 غلظه او طريفه فتمثله منكر ثم الوهم وهو قسم السادس ما يقع
 بطول الفصل ان اطلع عليه ار على الكاهن بالقرآن الدالة على وهم راويه من
 منقطع او داخل حديث حديث او نحو ذلك من الاشياء القالقة

وهذه

وتحصل معرفة ذلك بكنزة التتبع وجمع الطرق فهذا هو المعتل وهو من غرض
 انواع الحديث وادونها ولا يقوم به الا من رفته الله فيهما ناقبا ومقطا وسقا
 ومعرفة تامة بمراتب الرواة وعلته قوية بالاسانيد والمتون ولهذا لم يتم
 فيه الا القليل فليس هذا انك كعلي بن الحسين واحمد بن حنبل والنجري
 وتعقبوا من شيوخه وابي حاتم وابي خزيمة والدارقطني وقد نقصت عبا والمعتل
 عن قامة الحق على دعواه فالصبر في نقد الدنار والدرهم ثم مخالفة وهي
 القسم السابع ان كانت واقعة بسبب تغير السناد اي سبب الاسناد
 فالواقع فيه ذلك التغير هو مخرج الاسناد وهو قسم الاول ان يروي
 جماعة كحديث باسانيد مختلفة فبرو به عنهم راو واحد فيجمع الكل على اسناد
 واحد من تلك الاسانيد ولا يبين للاختلاف كذا ان يكون المتن عند
 راو لا طاقا منه فانه عنده باسناد آخر فبرو به راو عنه تامة بالاسناد
 الاول ومنه ان يسمع كحديث ثم يشك في الاطراف منه فيسمعه ثم يشك في
 فبرو به عنه تامة كخلف الواسطة الثاني ان يكون عند الراوي متنان
 مختلفان باسنادين مختلفين فبرو بهما راو عنه مقتصر على احد الاسنادين
 او يروي احد كحديثين باسنادين مختلفين او باسناد واحد يخرج لكن يزيد
 فيه من المتن الآخر ما ليس في الاول الرابع ان يكون الاسناد نفسه فغير
 له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك الكلام هو
 ذلك الاسناد فبرو به عنه كذلك هذا قسم مخرج الاسناد واما
 مخرج المتن فهو ان يكون في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في اوله وتارة في آخره

وتارة في آخره وهو لا كثر لانه يقع بطفه على عمله او يدرج موقوف من كلام الصحابة
او بعدهم برفع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل فهذا هو مدرج
المتن ويدرك الادراج بورد رواية مفصلة للقد المخرج كما ادرج فيه
او بالتفصيل على ذلك من الراوي نفسه او من بعض المطلعين او بسبب حاله
كون النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا
وكيفية وزدت عليه فذكر ما ذكره ابن ابي عمير والزهري والحديث وان كانت الخاتمة
بتقديم وناخري في الاسماء كثره من كتب وكثرة لان اسم احدهما اسم
الي اخر وهذا هو المطلوب والخطيب كتابه رافع الارتياب
وقد يقع الخطيب في المتن كبريت الى هرة عن اسم في السبعة الذين يظنون الله تعالى
في كل عرسه نفسه وجعل نصفه في اخفاء ما في نفسه من تنقيح شماله
وهذا ما انقلب على احدى الرواة وانما هو في نفسه تنقيح شماله ما تنقيح بمسألة كما في الصحيحين
وان كانت الخاتمة بزيادة روى في ثناء الاسناد او لم يرد ما انقضى منه رادها
فهذا هو المدرج في متصل الاسماء بشرط ان يقع النص في السماع في موضع
الزيادة والافني كما معننا مثلا رجعت الزيادة او ان كانت الخاتمة ما بدله
الراوي ولا يرجح لاحد الروايتين على الاخرى وهذا هو المضطرب وهو
يقع في الاسناد غالبا وقد يقع في المتن لكن قل ان الحكم الحديث على الحديث
بالنظر بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الاسناد وقد يقع الابدال
عند من راد اختيار حفظ امتحاننا من علمه كما وقع للبخاري والبيهقي وغيرهما
ونظرة في غيرهم بل ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عند المصنف بل في المتن

مثلا

مثلا فهو ان لم يوضع ولو وقع غلط فهو الموقوف والمعتل وان كانت
الخاتمة بتغيير حرف او حرف مع بقا صورة الخط في السابق فان
كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف وان كانت بالنسبة الى التثنية فالحرف
ومعرفة هذا النوع منه وقد صنف في العسري والدارقطني وغيرهما ما يقع في
المتن وقد يقع في الاسماء التي في الاسماء ولا يجوز تغيير صورة المتن
مطلقا ولا الاختصار منه بالنقص ولا ابدال النقط المرادف بالنقط المرادف
الا للعالم بدولات وبما يحيل المعاني على الصحيح في المستحسن ما اختصار
الحديث فالاكثر في على حوازه بشرط ان يكون الذي يختصره عالما بالتمام العالم لا ينقص
من الحديث الا ما لا يغني له بما يفيق منه بحيث لا يختلف الدلالة ولا يتجلى البيان
حتى يكون المذكور والحرف بغيره خبرا او بدلا ما ذكره على ما خذ في كل حال
لانه قد ينقص ما يغني كثر الاستثناء وما الرواية بالمعنى فالحرف فيها
شبهه والاكثر على الجواز ايضا وفرق في مجمل الاحكام على جواز شرح السبعة للعلم
للعارفين فاذا جاز الابدال بغيره اذ في الجواز باللغة العربية او في الجواز
في المعونات دون الكلمات وقبل انما يجوز لمن نسخ النقط ليعلم من انصرف
فيه وقبل انما يجوز لمن كان يخط الحديث فسنن لفظه وفي معناه ونسباني ذهنة
فان روى بالمعنى المصنفه كخصم الحكم منه بخلافه فانما يستحق النقط وجميع ما
تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ايراد الحديث باللفظ دون
النقص فيه قال الكافي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من
لا يحسن نظرا به يحسن كما وقع لكثير من الرواة فبما وجدنا والله الموفق **عسا**

فان خفي معنى ما كان اللفظ مستعملا بقل اجنب الى الكتب المصنفة في تخرج
الغريب كذا في عيب القام بن سلام وهو غير مرتب وقد رتب الشيخ
موفق الدين برفعه على الحروف واجمع منه كتاب الى عبيد الروي
وقد عني به الحافظ ابو موسى المديني في تقييد واستدراك لكتابي كتاب
اسم الفايص من كتب ثم جمع جميع ما في شبر في النهاية وكتاب سهل
الكتب تالاف مع احوال قبل فيه وان كان اللفظ مستعمل بكثرة لكن في بدو له وقد
اجنب الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار وبيان المشكل فيها وقد اكثر
الا في النصايف في ذلك كالطحاوي وخطابي وغيرهم وغيرهم
ثم اجماله بالرواي وهو ان الثمن في الطعن وسبها امران احدهما
ان الرواي قد كثر قوة من اسم اولئك او لقب او صفة او حقه او نسب
فبشهر بشي منها فيذكر بغير ما يشتهر به لغرض من الغرض فظن انه آخر مجهول
احتماله كماله وصنفوا فيه اي في هذا النوع الموضح لاوام الجمع والتوفيق احاد
فيه الخطيب وسبقه الى عيب الغني ثم الصور ومن اشبهه محمد بن سيب
ابن بشر الكلبي نسبة بعضهم الى جده فقال محمد بن سيب وسماه بعضهم حمار بن سيب وكناه
بعضهم بالانف وبقية بعضهم باسمهم فصار يظن انه جماعة
وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك والامر
ان الرواي قد يكون مقلا من كذا من قبل كذا لا خدعته وقد صنفوا فيه
الوحدان وهو من لم يرو عنه الا واحد ولو سمى فيهم محمد بن مسلم ومحمد بن سفيان
وغيرهما ولا يسمى اختصارا من الرواي عنه كقولنا خبرني فلان او شيخ او رجل او بعضهم

اذن

او ابن وبندي على مرقاة اسمهم بوروده من ابن اخي مستفي وصنفوا فيه
المبهمات ولا يقبل حديث المبهمة مالم يسم لان شرط قبول الخبر عدالة
راويه ومن اباهم اسم لا يعرف عنه فليفت عنه وكذا لا يقبل خبره ولو اباهم
بلفظ التعديل كان يقول الراوي عنه اخبرني الثقة لانه قد يكون ثقة
عنه مجروحاً عنه غيره وهذا على الصحيح في المسئلة ولهذه الثقة لا يقبل
المسئلة لو ارسل العدل جازما به لهذا الاحتمال بعينه وقبل يقبل من كمال
بالظاهر اذا حرم على حلف الامل وقيل ان كان القائل عالما اذ اذ ذلك
في حق من يوافقه في مذهبه وهذا ليس مستعسما الحديث والله اعلم
فان سمى الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم
الا ان يوثقه غير من يوثق عنه على الصحيح وكذا من يوثق عنه على الصحيح اذا كان متابعاً
لذلك او ان روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال
وهو المستور وقد قيل رواية جماعة بغير قيد ورذنا المجهور والتحقيق روية
المستور وكونه مما فيه الاحتمال لا يظن القول برد ما ولا يقبلها بل يقال
هي موقوفة الى استبانة حاله كما حرم به امام الحرمين وكونه قول ابن الصلاح
فيمن حرم بجرم غير مفسر ثم البدعة وهو الصحيح من سب الطعن الى
وهو اما ان يكون بمكفر كان يعتقد ما يتلزم المكفر او بمفسد في الاول
لا يقبل ما جها المجهور وقبل يقبل مطلقاً وقيل ان كان لا يعتقد كل الكذب
لمنعة مخالفة قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعي
خالصها مبتدعة وقد بالغ في مكفر خالفها وتواخذ ذلك على الخلاف

در

لاستند من غير جميع الطوائف فالمعتمد الذي ترد روايته من كل فرقة متواترة
 في شئ معلوم من الدين بالضرورة وكذا من عتقد على قائله لم يكن هذا
 الصفة والضم الى ذلك ضبط ما يرويه مع ورعه ونقاؤه فلا مانع من قبوله وكذا
 وهو لا يقتضي بدعة التكفير اصل وقد اختلف الضافي بقوله ورده فقبل رد
 مطلقا وهو بعيد والتماعل به ان في الرواية عنه تروكا لآمره ونهوها بذكره
 وعلى هذا ينبغي ان لا يروي من مبتدع شئ ثلث له فيه غير مستدع وقبل يقبل
 الا لا يقتضيه الكذب كما تقدم وقبل يقبل من لم يكن داعية الى بدعة لا
 تزيين بدعة قد كمل على كبريف الروايات وتوثيرها على القنضيه
 فحسبه وهذا في الامم واعرب ارجحان فادع الى اتفاق على قبول غيره
 من غير تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية الا ان روى ما يقوى بدعته فيرد
 على المذهب الخيار وبه صرح الحافظ ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب الجوهري
 شيخ ابي داود والنكاح في معرفة الرجال فقال في وصف الرواه قسائم
 زايغ غم الحى اي غير السنة صادف التامه فليس فيه حيل الا ان يؤخذ من حديثه ما
 لا يكون منكرا اذا لم يقويه بدعته انتهى وما قاله منجه لان العمل الذي به ارد
 حديث الداعية وارده فيما اذا كان ظاهر المروى يوافق مذهب المبتدع
 ولو لم تكن داعية والله اعلم ثم سوا حفظ وهو السبب القوي من باب
الطعن والمراد به من لم يرج جانب اصابتة على جانب خطايته وهو على قسمين
 ان كان لازما للرواية في جميع حالاته فمواتى على راي بعض اهل الحديث
 او ان كان سوا حفظ طاريا على الرواية اما لكبره او ذهاب بصره او لآخر

لكنه

كسبه او عدمها بان كان يعتمد ما فرج الى حفظه فانه هذا هو المختلط والحكم فيه
 ان ما حدث به قبل الخطا اذا تميز قبل واذالم تميز توقف وكذا من شئبه
 الاوليه وانما يعرف ذلك باعتبار الاخذ من عنه ومنه توابع السج حفظ
 بمعينه كان يكون فقه او مثله لا دونه وكذا المختلط الذي لم يميز والمستور الاسناد
 والمسل وكذا المدلس لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسنا لا لذاته
 بل وصفه بذلك باعتبار مجموع من المتابع والمتابع لان كل واحد منهم في
 احتمال كون روايته صوابا او غير صواب على حد سواء فاذا جاز من
 المعينين روايه موافقه لاحد منهم رجع احد الجانبين من الاحتمال المذكورين
 ودل ذلك على ان الحديث محفوظ فارتفع من درجة التوقف الى درجة القبول
 والله اعلم ومع ارتفاعه الى درجة القبول فهو مخطو غم ودرجه الحسن لذاته وربما
 توقف بعضهم غم اطلاق اسم الحسن وقد نقض ما يتعلق بالمتن من حيث
 القبول والرد ثم الاسناد وهو الطريق الموصل الى المتن المتين هو غاية
 ما ينبغي اليه الاسناد من العلم وهو ما ان ينهي الى النبي صلى الله عليه وسلم
 ولتقتض لفظه اما نصرا او حكما ان المنقول بذلك الاسناد من قوله صلى الله عليه وسلم
 او من فعله او من تقريره مثال المرفوع من القول نصرا ان يقول الصحابي سمعت
 يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او يقول هو او غيره قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا ونحو ذلك ومثال
 المرفوع من الفعل نصرا ان يقول الصحابي رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بفعل كذا ومثال المرفوع من النظر

لصلى الله عليه وسلم

نفي كما يقول الصحابي فعند حجة النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو يقول هو وغيره فلا
 حجة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرفوع من القول حكما
 لا نفي كما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن السرايين مالا محال لاجتماعها فيه ولانه
 غلق بيان لغة أو شرح غريب كما لا يخبر عن الامور الماضية من بدأ الخلق أو اخبار
 الانبياء عليهم السلام أو آياته كالملك والفتن وأحوال يوم القيمة وكذا الاخبار
 عما يحصل بفعل أو مخصوص وعقاب مخصوص وما كان له حكم المرفوع لان اخباره
 بذلك يقتضي تحيزه وما لا محال لاجتماعها فيه يقتضي موافقا للفاعل به ولا يثبت
 للصحابة الا النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من كثر عن النبي القولية فلهذا وقع التحيز
 عن القسم الثاني وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهو مرفوع سواء كان ماسمعه أو غيره بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكما
 ان يفعل الصحابي مالا محال لاجتماعها فيه فينبز على ان ذلك الفعل عنه من النبي
 صلى الله عليه وسلم كما قال الصحابي في صلاة على قبره في الكوفة في كل
 ركعة اكثر من ركعتين ومثال المرفوع من النفي حكما ان يكفر الصحابي انهم كانوا
 يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فانه يكون له حكم الرفع من جهة ان الظاهر
 اطلاعهم صلى الله عليه وسلم على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله في امور دينهم ولان
 ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة هل سئروا به
 الا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدل جابر وابو سعيد رضي الله عنهما على جواز
 القول بانهم كانوا يفعلون والقرآن ينزل ولو كان مما ينهى عنه لزم عنه القرآن
 ولينحى بقول حكما ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصنيع الصريحة بالنسبة

لقد

القول بالنسبة للصحيح رفع الحديث أو يرويه أو ينسبه أو يبلغ به أو رواه أو رواه
 وقد يقتضون على القول مع حذف الفاعل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم
 القول ابن سيرين عن الج هرة قال قال نفاطون فوما الحديث وفي كلام الخطيب
 انه اصطلاح خاص بالهل البصرة وفي الصنيع المحذور قول الصحابي في السنة كذا فانه
 على ذلك مرفوع ونقل عن عبد البر في الباقا قال وإذا قالها غير الصحابي فذلك
 ما لم ينفذها الى صاحبها سنة العرس وفي نقل الانفاق نظر فغير ان في في
 اصل المسئلة قول لا ذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصبر في في السنة وابو بكر
 الرازي في الحنفية وارجح من ههنا الظاهر واحتجوا بان السنة تزود عن النبي
 ومن غيره وحينئذ بان زيادة غير النبي صلى الله عليه وسلم بعد وقد روى البخاري
 في صحيحه حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن بيبي
 قصص مع كحاج حين قال له ان كنت تريد السنة فبحر بالصلوة قال ابن شهاب
 فقلت لا اعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يعنون بذلك السنة
 فنقل سالم وهو واحد الفقهاء السبعة من اهل المدينة واحد الخطا من التابعين
 عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك السنة النبي صلى الله عليه وسلم
 وما قول بعضهم ان كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جوابه
 انهم تركوا الجزم بذلك تودعا واحتجوا بما ذكرنا قول الى قلابه عن ابن
 مسعود اذا تزوج البكر على الشيب قام عند ما سبعا اخواه في الصحيف
 قال ابو قلابه لو شئت لقلت ان انت رفته الى النبي صلى الله عليه وسلم أي لو
 قلت لم الكذب قوله السنة في معناه لكن ابراهه بالصيغة التي ذكرنا

والصحيح

الصبي أو قتر ذلك قول الصبي أمرنا بذلك أو نهينا عن كذا فاحذف
 في الذي قبله لأن مطلق ذلك ينصرف في هذه الأمور انتهى وهو الرسول
 وخالف في ذلك طائفة وتكلموا باحتمال أن يكون المراد غيره كما مر القرآن في
 البعض كقوله أو لا تستنيطوا حيواتهم أو لا تأكلوا أموالهم أو لا يفرقوا
 مروجهم وأيضاً من كان في طاعة رئيس إذا قال امرئ لا يفهم عنه أنه مر
 الأرب واما قول من قال بحتمل أن يظن بالبسبب من أفعال اختصاصه
 بهذه المسئلة أو ندكروها بالوصف حال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بذلك وهو محتمل ضعيف لا الصبي عدل عارف بالبدن فلو أطلق ذلك
 إلا بعد التحقق ثم ذلك قوله لنا نفعل كذا فاحذف الرفع أيضاً كما تقدم
 ذلك أن حكم الصبي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لداوود لرسوله أو
 كقولهم غارم ضام اليوم الذي لا ينفذ فيه فغضى بالتمام فلهذا حكم الرفع
 أيضاً الظاهر أن ذلك ما تلقاه صلى الله عليه وسلم أو ينتهز عاتيه أن
 إلى الصبي كذا كذلك أرسل ما تقدم من كون اللفظ يقتضي التصرح بأن
 المنقول هو قول الصبي أو من فعله أو من تقريره ولا يحكي فيه جميع ما تقدم
 موطئة والتشبيه لا يشترط فيه إرادة من كل جهة ولا كان هذا المختار
 شاملاً لجميع أنواع علوم الحديث سقطت منه إلى تعريف الصبي
ما هو ففعلت وهو الشيء الذي الشيء صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات
على الإسلام ولو حكمت ردة في الإجماع والمراد بالبقاء ما هو غم في حياته
 ولما شاء وصول أحداهما إلى الآخر وإن لم يملكه وبذلك فيه رواية أحدهما

إلا الأمر به

الآخر سواء كان ذلك بنفسه أو غيره والتعريف بالبقاء أو لم قول بعضهم الصبي
 من أي النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يخرج ابن أم مكتوم وكونه من العبيد
 وهم صحابة لا تردد والبقاء في هذا التعريف كلف وقولنا مؤمناً كالفضل
 يخرج من حصول البقاء المذكور لكن في حال كونه كافراً وقولنا به فصل بأن يخرج
 من لقيه مؤمناً ليس بغيره من الأبناء لكن هل يخرج من لقيه مؤمناً بما سيقت
 ولم يذكر البعثة فيه نظر وقولنا مات على الإسلام فصل ثالث يخرج
 من أن يعرفه لقيه مؤمناً ومات على الردة لعبد الله بن حنبل وابن
 حنبل وقولنا ولو حكمت ردة ابن أبي حنيفة له مؤمناً به وبين موته على الإسلام
 فإن اسم الصبي باق له سواء رجع إلى الإسلام في حياته أو بعده وسواء لقيه
 مؤمناً أم لا وقولنا في الصحيح إشارة إلى الحكمة في كسبه وبطلان على حجة
 الأول قصة السبع بن سبيق فإنه كان ممن تدوا له إلى أبي بكر الصديق
 أسيراً فاعاد إلى الإسلام فقبل منه ذلك وزوجه عنه ولم يتخلف أحد
 عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرج أحاديثه في المسانيد وغيرها باب
أحداهما لا يخفى برحمة من لا يراه صلى الله عليه وسلم فأنزل من قبل
 تحت رايته على من لم يراه ولم يخبره منه شهداء على من لم يره أو ما شأ
 قليل أو راه على بعد أو في حال الطفولية وإن كان شرف الصبي حاصلاً
 للجميع ولم يلبس له منهم سماع منه خبره فمرسل من حيث الرواية وهم
 مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرواية بما بينهم
 كونه صحابياً بالتواتر والاستشهاد أو بخبر بعض الصحابة أو بعض

فصل

التبعين و باخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الاحكام
 وقد استشكل هذا الاخبار جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال
انا عدل وكنيت الى ما قبل او ينتهي غاية الاسناد الى التابعي وهو من تابعي الصحابي
لذلك هذا مستغنى باللفظ وما ذكره لا يقيد الا بان به ذلك خاص بالنبي
 صلى الله عليه وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن يشترط في التابعي طول المداينة او صحة السماع
 او التميز وتبعي بين الصحابة والتابعين طبقة اخلاف في الحاقهم بالصحابة
 وهم المخرمون الذين ادركوا اباهم والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم
 فذهبوا عن عبد الله في الصحابة وادعى لهما عيان وغيره ان عبد الله
 يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه اوضح في خطبة كتابه بانه اوردتهم بكونهم صحابة
 مستوعبا لاهل القرن الاول والصحاح انهم معدودون في كبار التابعين هو يعرف
 ان الواحد منهم كان مسلما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالبخاري ثم لا يلزم ان ثبت النبي
 صلى الله عليه وسلم بكونه اهل الكوفة عن جميع من في الارض فزادهم فيمنع ان يعد
 من كان مؤمنا به في حياته اذ ذلك وان لم يكن في الصحابة كقول الرواية من
 جابته صلى الله عليه وسلم والفهم الاول مما تقدم ذكره من الالف المشرقة هو
ما ينتهي اليه غاية الاسناد هو المرفوع سواء كان ذلك الانتهاء باسناد
متصل ام لا والكا الموقوف وهو ما انتهى الى الصحابي والكا المنقطع
وهو ما انتهى الى التابعي ومن دون التابعي من تابع التابعين فمن بعدهم فله
في التسمية مثل اي مثل ما انتهى الى التابعي في تسميته جميع ذلك منقطع
تثبت قلت موقوف على فلا تفضل التفرقة في الاصل من بين

والمقطع

والمنقطع فالمقطع من حيث الاسناد كما تقدم والمنقطع من حيث الكسرة
 وقد اطلق بعضهم هذا موضع هذا وبالعكس نحو ان المصطلح ويقال للاخير من
 ان موقوف والمنقطع الاثر والمسمى في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو
 مرفوع صحابي بسند ظاهر الاتصال فقولا مرفوع ما ليس في صحابي كالفصل
 يخرج به ما رفعه التابعي فانه مرسل ومنه فانه معضل او موقوف قول ظاهر
 يخرج به ما ظهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال
 من باب اوليهم في التقييد بالظهور ان الانقطاع يخرج كضعفه للمسلم والمعا
 الذي لم يثبت لغيره لا يخرج الحديث عن كونه مسندا لطريق الا انه الذي خرجوا
 المسند على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه الحديث
 عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا يتبعه شيخه متصل الى الصحابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما انحط فقال المسند متصل فعلى هذا الموقوف او جازب مسند متصل عن
 مسند الحسن قال ان ذلك قد نال من يقبله واعد ابن عبد الله حيث المسند
 المرفوع ولم يفرق بين الاسناد فانه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان
 المن من مرفوعا ولا فائز به فان قل عدده اعي رجال السند فاما ان ينتهي الى الصحابي
 بذلك العدد القليل بالنسبة الى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعد
 كثر او ينتهي الى امام من ائمة الحديث في نسخة عنه كالحفظ والفظ والقبض
 والتصنيف وغير ذلك من الصفات المتقابلة للرجح كسجدة وما لك
 والثوب والسفح والنجاء ومسلم وكوه فالاول وهو ما ينتهي الى الصحابي
 العلوي المطلق فان التقوى يكون مسند صحابي كانه الغاية القصوى والا فصوره

عليه

العلويين موجوده مالم يكن موضوعا فهو كعدمه وكشأن العلويين وهو
 ما بطل العدول فيه الى ذلك الامام ولو كان العدول في ذلك الامام الى منتهاه كثر
 وقد غفلت رتبة المناظر في ذلك على غير ما يجب اهل الاستعمال
 بما هو اهم منه وانما في العلويين ما فيه للونه اقرب الى الصحة وقلة الخطا لانه ما
 من راوهم رجال الاسناد الا والخطا حاز عليه ولما كثر الوسائط وال
 السند كثر مظان الخور ولما قللت فان كان في النزول مرة ليست
 في العلويين يكون رجاله اوثق منه واحفظ وافقه والاتصال فيه ظر فلو ارد
 في ان النزول اولى واما مرجح النزول مطلقا واجتج بان كثره التي تقتض
 المشقة فيعظم الاجر فذلك ترجح بامر جيني عما يتعلق بالضعف والتضعيف
 وفيه ارسلوكي الموافقة وهي الوصول الى شيخ احد المصنفين من طريقه
 ان الطريق التي تفصل الى ذلك المصنفين مثاله ما روى البخاري عن قتيبة
 عن مالك حديثا فلور وبناه عن طريقه في بيتنا وبين قتيبة ثمانية ولو
 روي بذلك الحديث بعينه من طريق الى العباس السراج عن قتيبة مثاله كان
 بيتنا وبين قتيبة سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه
 مع علو الاسناد على الاسناد اليه وفيه ان العلوكي البديل وهو الوصول
 الى شيخ شيخه كذلك كان يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريقه في
 الى القضي عن مالك فيكون القضي بلا فيه قتيبة واكثر ما يعتبر في الموافقة
 والبديل اذا قارنا العلوكي الاقام الموافقة والبديل واقع برونه وفيه ارسلوكي
 الشيخ الم واهي استواء عدو الاسناد م الراوي الى اخره

القضي
 يقع في سلكه العين
 والنوم ثم الباء ٩

ارسلوكي

ان الاسناد مع اسناد واحد المصنفين كان يروي الشيخ من حديثنا
 يقع بينه وبين السير عليه السلام فيه عشرة نفر فيقع لنا ذلك الحديث
 باسناد آخر الى السي عليه السلام يقع بيننا فيه وبين السير عليه السلام عشرة
 نفر فاف واما في ذلك من حيث مع قطع النظر عن هذه المسألة ذلك
 الاسناد الخاص وفيه ارسلوكي ايضا المصاحفة وهو الاستواء
 مع تكملة ذلك المصنف على الوجه المشهور اولا وسمي مصاحفة لان العادة
 في الغالب بالمصاحفة بين تلابقا وكمن في هذه الصورة لانا القينا
 الشان في فصاحتنا ويقابل العلوكي في ما للكون النزول فيكون
 كل قسم من قسم العلوكي في قسم من قسم النزول خلافا لمن روى ان العلوكي يقع
 غير تابع للنزول فان ذلك الراوي ومن روى عنه في امرهم الامور
 المتعلقة بالرواية مثل السن واللقن ومولا اخذ من الشيخ فهو النوع
 الذي يقال له رواية الاقران لانه يكون راويا عن قتيبة وان روى كل منهما
 ان القريتين عن اخره فهو المذبح وهو حص من الاول فكل من ذبح اقران ليس
 كل اقران مذبحا وقد صنف الدارقطني في ذلك وصنف الشيخ الاسفها في الذر
 قبله واذا روى الشيخ عن تميمه صفا ان كل ما يروي عن الاخرين ليس
 مذبحا وكنت والظاهر لانه في رواية الاما عن المصاحفة والتدريج ما خودم في
 الحدودها المذبح فيقتضي ذلك من رواية الحائنين فلا يحكي فيه هذا وان روى
 الراوي عن من روى في السن او في اللقن او في المقدار فهذا النوع هو رواية

الكاتب المصنف ومما انتم عليه هذا النوع وهو حصص مطلقه روايه ابا
عن ابي نيار والصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا ذلك وفي نسخة
لانه هو مادة المسئلة التي وفائدة معرفة ذلك التمييز بين مراتبهم ونزول
السكن منها لهم وقد صنف الخطيب رواية ابا نيار عن ابي نيار تصنيفا
وافردوا الطبقات في رواية الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنه ان النبي صلى الله عليه وسلم روي
عن ابن عباس عن جده وعن ابي نيار عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم
معه من روي عن ابن عباس عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه اقسامه ما يعود
الضمير في قوله عن جده على الراوي ومنه ما يعود الضمير فيه على ابيه ومن ذلك
وحققه وفرج في كل جملة حديثا من روي به وقد خفضت كتابه المذكور وزدت
عليه زجما كثيرة جدا والكثير ما وقع فيه تسلسل الرواية عن ابا نيار بربعة عشر ابا
وان يشترك اثنان على شيخ وتقديم موت احدهما على الآخر فهو
ابن النبي صلى الله عليه وسلم والكثير ما وقعنا عليه من ذلك ما بين الروايتين في الوفاة
ما بين مئة ومئة سنة وذلك لما حفظ السلف شيخنا ابو علي المروزي
وهو حديثا كما حدثنا ورواه عنه وما في راسه من مائة ثم كان
آخره في السلف بالنسبة بسبط ابو القاسم عبد الرحمن بن علي وكان في
وفاته سنة مئة من وثمان مئة ومن قدم ذلك ان النجاشي حدث عن يمينه
الى العباس السراج اشياء في التاريخ وغيره وما في نسخة وجب ما بين
واخر من حديث عن السراج بالسماع ابو الحسن الجعفي وما في نسخة ثلث
وتسعين وثلاث مائة وغالب ما يقع من ذلك المسموع منه قريبا من ثلث

احد

احد الراويين عنه زمانا حتى يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع
منه دهر اطول لا يفصل بين السماع وذلك نحو هذه المدة والله الوفي وان روي
الراوي عن اثنين من سلفي الهم اوسع ام الاب اوسع ام الجد اوسع ام البنت
ولم يميزا بما يخص كل منهما فان كانا لفتين لم يفروا من ذلك ما وقع في النجاشي
في روايته عن احمد بن حنبل عن ابن عباس فانه اما احمد بن صالح او احمد
ابن عيسى او محمد بن عمر منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام او محمد
ابن كمال الذي وقد استوعبت ذلك في مقدمته شرح النجاشي ومن اراد
لذلك صابغا للكتاب بما روي به احدهما عن الآخر فباختصاصه اي الراوي
بما روي به اثنين من سلفي ومن لم يبين ذلك او كان مختصا بهما معا فاشكاله
شديد فرجع فيه الى القرائن والنظر في الغالب وان روي عن شيخ حديثا
بمحمد بن حبيب فانه كان يقول لذي على او ما روي به هذا وكذا
ذلك فان وقع منه ذلك رد ذلك الخبر للذب واحدهما لا
ولا يكون ذلك فادخاني واحدهما للتعارض او كان محمدا احتمالا كان
يقول ما اذله الا اعرفه قبل ذلك الحديث في التاريخ لان ذلك كمثل
على شيئا الشيخ وقيل لعل لان الفرع ينبع لعل في اثبات الحديث
اذا ثبت الال ثبت رواية الفرع فذلك ينبغي ان يكون قريبا عليه
ونفعاله في التحقيق وهذا مستغف فان عدالة الفرع يقتضي عدم
علم الال اليه فالمثبت مقدم على الثاني واما قياس ذلك بالشهادة
فما سلكه في شهادة الفرع لا يسمع مع القصة على شهادة الال بخلاف

الرواية فافرقا وفيه اي في هذا النوع من لفظي كتاب من حديث ولسي وفيه
ما يدل على تقوية المذهب الصحيح كون اكثر منهم حدثوا باحاديث فلما عرضت عليهم لم
يتذروا لكنهم لا عما دهم على الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذين يروونها
عنهم عن القصة كحديث سهل بن ابي صالح عن ابي غسان عن ابي هريرة مرفوعا في قصة
الابن ابي هريرة قال عبد العزيز بن احمد الرازي حدثني به ربيعة بن ابي
عبد الرحمن عن سهل بن ابي صالح قال فلقبت سهيل فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
فقلت ان ربيعة حدثني عنك بهذا فقلت سهيل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة
عن ابي هريرة عن ابي به ونظائره كثيرة وان الحق الرواية في اسنادهم الا انه
في صنيع الاداء كسمعت فلانا قال فلانا او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك
في الصنيع او غير ما في محالات القول كسمعت فلانا يقول انه سمع فلانا لقد
حدثني فلان الى اخره او الفعل كقوله دخلنا على فلان فاطمنا ثم الى اخره او
القولية والفعلية معا كقوله حدثني فلان وهو اخذ بحجته قال آمنت بالقدرة
في المسلسل وهو من صفات الاسناد وقيل في التسلسل في معظم الاسناد
كحديث المسلسل بالاولى فانه السلسلة تنتهي في السلسلة الى سفيان بن عيينة
ومن رواه مسلسلا الى منتهاه فقد وهم وصنيع الاداء الثالث ربه على ما
مراتب الاولى سمعت وحدثني ثم اخبرني وقرأت عليه وهي المراتب الثلاثة
ثم قرأ عليه وانا اسمع وهو الثالث ثم انبأني وهي الرابعة ثم ناوطني وهي
الخامسة ثم شافني وهي السادسة ثم كتب الى اي بالاجازة وهي السابعة
ثم عن نحوها في الصنيع المحتمل للسمع والاجازة ولعدم السماع ايضا وهي الثامنة

قال وذكر روى في اللفظ الاول في صنيع الاداء وهما سمعت وحدثني صالحان
لمن سمع وحدث من لفظ الشيخ وكثير من الحديث بما يسمع من لفظ الشيخ هو السابع
بين اهل الحديث اصطلاحا ولا فرق بين الخبر والاختصار من حيث اللغة و
في ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد لكن لا تفرق اصطلاحا صار ذلك حفيضة
عرفه فقدم على الحقيقة اللغوية مع ان هذا اصطلاحا انما شاع عند ائمة
وفهمهم واما غالب المخاربه فلم يستعملوا هذا اصطلاح بل الاختصار والخبر
عندهم بمعنى واحد فان جميع الراوي اي في بصيغة الجمع في الصيغة الاولى
كان يقول حدثنا فلان او سمعنا فلانا يقول فلان ليس على انه سمع منه مع غيره
وقد يكون النوع للفظه لمن يقوله واقلها اي صنيع المراتب اربعة اهل الصنيع
صنيع الاداء في سماع فابلهما لانها لا تجعل الواسطة ولا في حديثي قد يطلق
في الاجازة بذلك وارفعها مقدارا ما يقع في الاملاء لما فيه التثبت
والتحفظ والثالث وهو اخبرني والرابع وهو قرأت عليه لمن قرأه ربيعة
عن الشيخ فان جميع ما يقول اخبرنا او قرأنا عليه فهو كما في مس وهو قرأت
عليه وانا اسمع وعرف من هذا ان التفسير بقراءة من قرأه خبره في التفسير
بالاختصار لانه افصح بصورة الحال تنبيه الفواة على الشيخ احد وجوه
التحليل عند الجمهور وابعدهم الى ذلك من اهل العرف وقد استند
اكثر الامم ما لك وغيره من المحدثين عليهم في ذلك مع بالغ بعضهم
فرجها على السماع من لفظ الشيخ وذهب جميعهم منهم البخاري وصحاحه في
اواخر مصححه جماعة من الائمة الى ان السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه في
القوة سواء والله اعلم والابناء من حيث اللغة واصطلاح المنقبر

بمعنى الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو لا جازة لكن لا نهاني عن المتأخرين
لا جازة وعنقته المعبر بحملته على السماع بكتاب غير المعاصر فانها تكون
دستة او منقطعة فشرط حملها على السماع المعاصرة الامر الذي ليس فانها منه ليست
محمولة على السماع وقبل شرط في حمل عنقته المعاصر على السماع بتوثيقها
الشيخ والرواية واحدة واحدة لمحصل الامر في باقي معنونه غير لونه من
المسلح الخ وهو الحمار بنحو العلي بن الحسين والخارج وغيرهما من التفسير
واطلقوا المستفيدة في الاجازة المستفظة بها بخوار وكذا المكاتبة في الاجازة
المكتوب بها وهو موجود في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين
فانهم انما يطلقونها فيما كتب به الشيخ الى الطالب سواء اذن له في روايته ام لا
لا فيما اذا كتب بالاجازة فقط واسترطواني في الرواية بالمناولة فترها
بالاذن بالرواية وهي اذا حصل به الشرط ارفع انواع الاجازة لما
فيها من التبيين والتخصيص ومورثها ان يرفع الشيخ اصل او ماقام مقامه
للتألف او يخبر الطالب بالكل للشيخ ويقول له في الصوتين هذا روي
عن فلان فاروه عنى ونظره ايضا ان يملنه منه اما بالتفصيل واما بالعارية
ليقتل منه ويغابل عليه والافان ناوله واستر في الحال فلا تبين ان فخته
لكن لها زيادة فربة على الاجازة المعينة وهي ان يحضر الشيخ برواية كتاب
معين ويقتل له كنفته روايته له واذا خلت المناولة عن الاذن لم يعتبر
بمعاصر الجمهور وخرج من غير ما الى ان مناولة اياه تقوم مقام ارساله
اليه بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجردة
حماقة من الاية ولم يقرن ذلك بالاذن بالرواية فانهم المنصون في ذلك

بالقربة

بالقربة ولم يظهر في ذوق قوي بين منادى الشيخ الكتاب من به الطالب من
ارساله اليه بالكتاب من منقطع آخر اذا خلد كل منها عن الاذن وكذا استرطواني
الاذن في الاجازة فباني ان تجد احاديث بخط تعرف طائفة فتقول وجه
بخط فلان ولا يزوج فيه اطلاقا اخر في مجز ذلك الا ان كان له منه اذن بالرواية
عنه واطلق قوم ذلك فخطوا وكذا الوصية بالكتاب وهو ان
يوصي عن يدونه او سفره لشخص معين باصله او صورة فقد قال قوم من الاية
المتقدمين بكونه ان يروى ذلك الاصل عنه مجرد هذه الوصية والى ذلك
الجمهور الا ان كان له منه اجازة وكذا استرطواني بالرواية في الاصل وهو
ان يعلم الشيخ احد الطلبة بانني اريد الكتاب الفلاني غفلا فاني ان له
منه اجازة اعتبره والا فلا فرب ذلك كالا جازة العامة في المجازة لا في المجازة
كان يقول اخبرني جميع المسلمين او من ذلك جباي اولاه الا فلهما القول
اولاه بل القول وهو اقرب الى الصحة لقرب الاختصار وكذا الاجازة
المحمول كان يكون مبرها او مبرها وكذا اجازة المعلوم كان يقول اخبرني
لمن سبيلك فقد وقيل ان عطفه على موجود صح كان يقول اخبرني
سبيلك ذلك والا فرب عدم الصحة ايضا وكذلك الاجازة لموجود
او معدوم عطفه على منسبة الغير كان يقول اخبرني ان شاذل او فرب
لمن شاذل لا ان يقول اخبرني ان شئت فقل على الاصح في جميع
ذلك وقد جوزه الرواية بجميع ذلك سواء المحمول مالم يبين المراد منه
الخطيب وحلاه عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة للمعذور من الغفلة

ابو بكر بن داود وابو عبد الله بن مسعود واستعمل المغلة منهم ايضا ابو بكر بن
 خزيمة وروى بالا حازه العامة جمع اكثر من جمع بعض الخط في كتاب وروى عنهم على
 حروف المعجم اكثر ثم وكل ذلك كما قال ابن الصيرفي توسع غير مرضي لان
 الاجازة الخاصة المعينة تختلف في بعضها اختلافا فربما عند القدماء وان كان
 العمل مستقرا على اعتبار ما عند المتأخرين ففي دوز السماء بالحقان فكيف
 او حصل فيها الاختلاف المذكور فانها تزداد ضعفا لكثرة ما في الجمل من
 ايراد حديث معضلا والله اعلم والى هنا انتهى الكلام في اقسام صنع الاداء
ثم الرواة انفقوا اسماؤهم واسماء ابائهم فصاروا مختلفين فيهم
سواء اتفق في ذلك اشياء منهم او اختلفوا اذ اتفقوا في ان فصاروا
الكثرة والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفروق وفائدة معرفة
خفة ان يظن الشخص شخصا واحدا وقد صنف الخطيب كما ما خلا
وقد خصه وزد على شيا كثيرا او قد عكس ما تقدم في النوع المسمى بالاهل لانه
كثير من ان يظن الواحد اثنين وهذا بخلاف ان يظن الاثنان واحدا وهو
الاسماء خطأ واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف بالنقط والشكل
فهو المتوحد والمختلف ومعرفة في مهمات هذا الصنف قال علي
البرجيني اشد تصحيفا ما يقع في الاسماء وجه بعضهم بانه لا يدخل القياس
ولا قرينة شئ بل عليه لا بعد وقد صنف ابو عبد الله الكوفي لكنه اضاف في
كتاب الصحيح ثم اقره بالكيف عليه بن سعيد جمع فيه كتابا في
مشبه الاسماء وكتاب في النسبة وجمع شجرة الدار فطن في ذلك كتابا خلا

ارجع

ثم جمع الخطيب في كتابه جميع ما يفرق بالكتابة الاحمال واستند عليهم
 في كتاب آخر جمع فيه اوامهم وبينها وكما في جميع ما جمع في ذلك وهو عند كل
 محد بعد وقد استندت عليه ابو بكر بن نقطه ما فاته او تجد بعده في مجلد منهم
 ثم ذيل عليه منصور بن سالم بفتح السين في مجلد لطيف وكذلك ابو حامد بن
 الصابوني وجميع الذهبي في ذلك مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقدم فله فيه
 القلط والتصحيح المبين لموضوع الكتاب وقد سبر الله في تبيينه كتاب
 سميته بصفة المنقبة بغير المشبه وهو مجلد واحد فنبطه بالحروف على الطريقة
 المصنفة ورد عليه شيئا كثيرا مما اهل العلم لم يفت عليه والله اعلم على ذلك وان
انفق الاسماء خطأ ونطقا واختلفت الالباء نطقا مع ابتداء فيها
خطا كثيرا بعض يفتح العين ومحمد بن عيسى بضمها الاول بسا بوري والثاني
فربا وهما مشهوران وطبقتهما متغايرة او بالعكس فان اختلفت
نطقا وتاثلت خطأ وتفقوا بأخطأ ونطقا كشرح بن البعان وسرح بن النعمان
الاول بالسين والثاني بالهمزة وهو يروي عن علي والثاني بالهمزة وهو يروي عن
وهو من شيوخ البخاري فهو النوع الذي يقال له المتشابه وكذلك ان
وقع الاتفاق في اسم واسم واختلفت في النسبة وقد صنف الخطيب
جلبلا اسماء بغير تشابه ثم ذيل عليه ايضا ما فاته اولا وهو اكثر الفائدة
وتبركت وما قبل انواع منها ان يظن الاثنان واحدا والاشباه في الاسم
واسم الاب مثلا الذي هو او فمن فالكثر من احدهما او ثلثهما وهو على بن
اما بان يكون الاختلاف بالتغيير مع عدد الحروف باب في بعض او يكون

فقد لا يعرف شي من ذلك ومن هم ذلك بعد اطلاع معرفة مراتب
 يخرج ثم التعديل لانهم كبروا كشيء على الاستدلال وحديثه كونه قدينا اسباب
 ذلك في الماضي خصوصا في عشرة وتقدم شرحها مفصلا والغرض هنا ذكر الالفاظ
 الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب واللحجج مراتب اسوء الوصف ما دل
 على المبالغة فيه واصح ذلك التعبير بفعل كاذب النفس وكذا قولهم
اليه المنتهى في الوضع او هو لكن الكذب وكذا ذلك ثم دجال او ضاع
او كذاب لانها وان كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها وسهلا
 ارا الالفاظ الدالة على الحجج قولهم فلان لبن او سني لحفظ اوفه ادنى حال
 وبين اسوء الحجج وسهله مراتب لا تخفى قولهم مزكوت او قسط او حش
 الغلط او سكر الحديث اشد من قولهم ضعيف او ليس بالقوى اوفيه حال
 ومن الهم ايضا معرفة مراتب التعديل وارفعها الوصف ايضا ما دل على المبالغة
 فيه واصح ذلك التعبير بفعل كاذب النفس او ثبت النفس او المنتهى
 في التثبت ثم ما تالك بصفة الصفات الدالة على التعديل او صفتين كثقة
او ثبتت او ثقة حافظ او عدل ضابط او كذا ذلك وادنا ما هو بالقرب
 من اسهل التخرج كشيخ وروي حديثه ويعتبر به وكذا ذلك وبين ذلك
 مراتب لا تخفى وهذه احكام تغلق بذلك ذكرها لتكملة الفائدة فاقول
تقبل التزكية من عارف باسبابها لا غير عارف لتزكيا بحججها
بظهوره ابتداء من غير عارفة واخيرا ولو كانت التزكية صادرة من غير
 واحد على الامم خلا فالمرتب انما لا يقبل الا فرشتين الحاقا لها بالشهادة

الاصح ايضا والوفى بينهما ان التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة
 بفتح فم ان يدعى الحكم فافترقا وتقبل بفتح فم ان اذا كانت التزكية
 في الراوى مستندة من الذي الى اجتهاده او الى النقل عن غيره لكان متجها لانه
 ان كان الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه يكون منزلة الحكم وان كان الثاني
 فيجوز فيه الخلاف وتبين ان ايضا لا يشترط العدد لان اصل النقل يشترط
 فيه العدد فلما يتفرع عنه والله علم وينبغي ان لا يقبل الحجج والتعديل الا
 من عدل مستقط فلا يقبل حرج من فخر ط فيه حرج بالا يقتضي حديث
 الحديث كما لا يقبل تزكية من اخذ بحجج الظاهر فاطلق التزكية وقال الذهبي
 وهو من اهل الاستواء التزم في نقد الرجال لم يجمع اثنان من علماء هذا
 ان كقط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان
 يذهب الثاني الى ان لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه
 ويجزئ التمسك في هذا الفن من التثبت بل في الحجج والتعديل فانه ان عدل لغرض
 كان المثبت حكما ليس ثابت فحشى عليه ان يدخل في زمرة من روي حديثا
 وهو يظن انه كاذب وان حرج بغير حرج اقدم على الطعن في مسلم يرى من
 ذلك فوسمه بمسئوم سويبقى عليه عار ابدا والآفة تدخل في هذا اشارة الى
 والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم من ذلك غالبا وادارة من مخالفة
 في العقائد وهو موجود كثيرا في عارفا ولا ينبغي اطلاق الحجج بفتح فم
 تخفيف الحال في العلم برواية المبتدعة والحجج مقدم على التعديل واطلق ذلك
 جماعة ولكن محله انهم صمد مبين من عارف باسبابه لانه ان كان غير

البحاري روى عن سم وروى عنه سم فبنح سم بن ابراهيم الفرد البصري
والراوى عنه سم بن كحلج القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع ذلك
لعبد بن محمد ايضا روى عنه سم بن ابراهيم وروى عنه سم بن كحلج
في صحيحه حديثا لهذه الترجمة بعينها ومنها يحيى بن ابي ليث روى عن هشام
وروى عنه هشام فبنح هشام بن عمرو وهو من اقرانه والراوى عنه
هشام بن ابي عبد الله الدستوائي ومنها ابن جريح روى عن هشام
وروى عنه هشام فالاعلى ابن عمرو والادنى ابن يوسف الصنعالي ثم
الحكم بن عتيبة روى عن ابن ابي ليث وروى عنه ابن ابي ليث فالاعلى
والادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور وامثلة كثيرة ومن المهم معرفة الاسماء
المجردة وقد جمعها جماعة في الائمة فمنهم من جمعها بغير قيد كما بن سفيان
واسن الى خبثه والخبثي في تاريخها واسن الى حاتم في الحرج والتعديل
ومنهم من افرد التقات كالخبثي واسن حبان واسن شاذان ومنهم من
افرد المجردين كاسن عدي واسن حبان ايضا ومنهم من تعدى كتاب مخصوص
لرجال البخاري لابي نصر ورجال سم لابي بكر بن منجويه ورجالهما معا
لابي الفضل بن علي ورجال ابي داود لابي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي
ورجال النسائي واسن مائة لعبد الغني المقدسي في كتابه الكمال ثم هذه
الميز في تهذيب الكمال وقد خصته وزدت عليه شيئا كثيرة وتبينه
تهذيب التهذيب وجامع ما شتم عليه في الزيادة انت قد تلت
الكل وتم المهم ايضا معرفة الاسماء المفردة وقد صنف فيها ابا طاهر

احمد بن مازون البصري قد راى شيئا نعتوا عليه بعضها من ذلك فبنح
ابن سنان احد الضعفاء وهو بضم المهملة وقد بدل سينا ممل وسكون الغين
المعجمة بعد ال وال مهملة ثم بار كياء النسب وهو اسم علم بلفظ النسب وليس
ففي الجرح والتعديل لابن ابي حاتم صفدي الكوفي وثقه بن معين ورفق بينه
وبين الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقبى صفدي بن عبد الله برواه
عن قبادة قال العقبى حديثه غير محفوظ انتهى واطنه هو الذي ذكره ابن ابي
واما كون العقبى ذكره في الضعفاء فانما هو حديث الدر ذكره وليس
الامة منه بل اي من الراوى عنه عنبه عبد الرحمن بن الله علم ومن في السند
بالهمزة والنون بوزن جعفر وهو مولى زبناج الجرام له صحبة ورواه في مشهور
انه يكنى ابا عبد الله وهو اسم فرد لم يستم به غيره فيما تعلم لكن ذكره ابو موسى
في الدليل على معرفة الصحابة لابن مندة سند ابوالاسود وروى له حديثا
وتعقب عليه ذلك فانه هو الذي ذكره بن مندة وقد ذكر الحديث المذكور
محمد بن الربيع الجبيري في تاريخ الصحابة الذين تروا مصري ترجمة سند مولى
زبناج وقد جرت في كتابي في الصحابة وكذا معرفة الكنى المجردة والالفاظ
واي تارة يكون بلفظ الاسم وتارة بلفظ الكنية وتقع بسبب غلبة كالاغش
او حرفه وكذا الالف وهو تارة تقع الى القبايل وهو في المتقدمين
الكثير بالنسبة الى المتأخرين وتارة الى الاوطان وهذا في المتأخرين
الكثير بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون بلادا
او ضياعا او سلكا او مجاورة وتقع الى الضياع كالجباط والحرف

كالبراز ونفع فيها الانفاق والاستنباه كالا سماء وقد يقع الالب
القبا كالحل من فخذ الفطواني كان كوفيا وبلغت بالفطواني وكان يغضب
منها ومن الملم ايضا معرفة اسباب ذلك اي الالقاب والنسب
باطنها على خلاف ظاهرها ومعرفة المولى من اعلا ومن سفلى بالبرق او
بالخلف او بالاسلام لان كل ذلك يطلع عليه مولا ولا يعرف غيره
الا بالتفصيل عليه ومعرفة الاخوة والاخوات وقد صنفت القديما
كعلي بن ابي طالب ومن الملم ايضا معرفة ادب الشيخ والطالب ونشره
في تصحيح السنة والتطهر عن اغراض الدنيا وكحسن الحكي وبفرد الشيخ
بان سيج اذا اخرج اليه ولا يحدث ببلده اولى منه بل يرشد اليه ويترك
اسماع احد لئلا يفسد وان يظهر ويجلس به قار ولا يحدث قايما ولا
عجلا ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وان يمسك عن التحدث
اذا خشي التغيير والنسب لمرض او هرم واذا اتخذ محبا الا ان
يكون له مثل يقط وبفرد الطالب بان يوفى الشيخ ولا يفضله ويرشد
غيره ما سمعه ولا يدع الاستفالة بكماء او تكبر ويكتب ما سمعه ما و
يعني بالنقيد والضبط وبذا لم يخطئه ليرسخ في ذهنه ومن الملم معرفة
من الخجل والاداء والاصح اعتبار من الخجل بالتميز في السماع وقد
عادة المحدثين باحضارهم الاطفال مجالس الحديث وليستون لهم انهم
حضر اولئك في مثل ذلك فاجازة السمع والاصح في سن الطالب الشيخ
ان يتاهل لذلك ويصح تحمل الكفر ايضا اذا اذاه بعد سلا وكذا الناس

من

من باب الاولى اذا اذاه بعد نوبته ونوبت عدلته واما الاداء ففقد
اه لا اختصا من له من معين بل يفيد بالاحتياج والتاهل لذلك وهو
مختلف باختلاف الاشخاص وقال ابن حلا في المبلغ المحب ولا يكره
عند الاربعين وتعقب من حديث فليها طالك ومن الملم معرفة
صفة كتابه الحديث وهو ان يكتبه مبينا مفسرا ويشكل المشكل منه وينقطة
ويكتب فطواني الحاشية اليمنى ما دام في الطريقة والافق اليسرى
وصفة عرفته وهو مقابل مع الشيخ المستمع او مع ثقة غيره او مع نفسه
فتبنا وصفه سماعه بان لا يتأكل باكل به من فسخ او حديث
او نكاح وصفه سماعه كذلك وان يكون ذلك من اصل الذر
سمع فيه او من فسخ قول على اصله فان نعت في حجة بالاجازة لما خالف
وصفة الرجل فيه حيث يندى يحدث اهل بلده في تنوعه
ثم يرحل فيحصل في الرحلة بالسنة ويكوي اعتناؤه بتكرار
المستمع اولى من اعتناؤه بتكرار الشيوخ وصفه تصنيفه وذلك
اما على المسند بان يجمع مسند كل صحابي على حدة فان شاء ربه على سوا
على حروف المعجم وهو سهل تناول او تصنيفه على الابواب الفقهية
او غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا ونفي
والاولى ان يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليس على الضعيف
او تصنيفه على العلل فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقله والسن
ان يربتها على الابواب ليسهل تناولها او يجمعها على الاطراف فيذكر

يعظم

طرقت الدال على يقينه وجميع ما سنده استوعبا او متفيدا
لمنت مخصوصه ومن الملم معرفة بحديث وقد صنف بعض
 شيوخ القاص الى بعل بن الفراء الحنبل وهو ابو حفص العكبري وقد ذكر
 الشيخ نفي الدين بن ميثم العبدان بعض اهل عصره شري في جميع
 ذلك وكأنه ما رأى تصنيف العكبري المذكور وصنفوا في غالب
 هذه الانواع على ما اشرنا اليه غالبا وهي ان هذه الاما نوع المذكورة في هذه النخبة
لقل محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وحصرها مستغنية
ظلم اجمع لها بسوطاتها كحصول الوقوف على حقايقها والله الموفق
والهادي لا اله الا هو عليه توكلت والله نيب وحبيبنا
 ونعم الوكيل او توصلت بحجة الفكري مصطلح اهل الانتماء ملاه مؤلفها
 شيخنا الامام جمال خط الامام قاضي فضائل الاسلام ومفتي المسلمين
 عمدة المحدثين شهيد الدين ابو الفضل احمد بن العلامة الى الحسن
 على بن محمد القسطلاني انت فحق الشهير بن حجر نعمة الله بغيره آمين

خفايا

قد وقع الفراغ من كتابها في اليوم السابع من شهر ربيع الثاني
 على يد العبد المذنب الفقير لهما بن علي بن محمد بن صالح
 عفا الله عنهم بحمد النبي سيدنا محمد وآله وسلم
 وبكرته المملوخي وولي عبد صالح
 امير المؤمنين



وراية
 ٢١